

الموارث في الشرع الحنيف

د. نورالدين الخادمي (*)

1 - المقدمة :

الموارث موضوع قديم، قدم الإسلام ذاته. فقد نزل الوحي السماوي الإسلامي ببعض آيات وأحكام الموارث، وجعلها أحكاما ثابتة إلى يوم الدين. وأسسها على تقوى من الله وخوف منه، ولذلك قرر لها حدودا له ﴿ تلك حدود الله ﴾، كما أناط بها حقوقا كثيرة لأصحابها، من الرجال والنساء والأطفال، من غير إقصاء أو استثناء أو محاباة أو مجاملات.

وتتفرع الموارث عن منظومة شرعية وأخلاقية وإنسانية متكاملة، فهي جزء من كل، ولا يجوز فهم هذا الجزء إلا بهم كله وجميعه، ومن ثم فإن الموارث لا يمكن تصور أبعادها ومآلاتها وروعة حلولها ونسقية بنيانها إلا بهضم هذه المنظومة، وبفهمها حق فهمها، من غير تعسف أو تكلف، وبدون تعطيل أو تبطيل.

وهذه الموارث ترنو إلى جلب منافعها الكثيرة ومقاصدها الجمّة، سواء على مستوى حفظ المال وتنميته واستثماره، أو على مستوى

(*) أستاذ الفقه وعلومه بالمعهد الأعلى لأصول الدين بتونس

توسيع دائرة النفع وتعميم العدالة، أو على مستوى تمتين الأواصر بين ذوي القربى والمصاهرة، أحياء وميتين، أو على مستوى ربط عالمي الدنيا والآخرة، بوسطية معهودة وبتوازن مكتمل.

ومما يعين على تحقيق هذه المنافع وجلب تلك المقاصد، حسن التعامل وعمق التواصل معها، بالدراسة الوافية والتعلم النافع والتقنين الفاعل والتأسيس لصيغ كثيرة تعود بالخير على الوارثين والناس أجمعين، وتؤكد لطابع الثبات والدوام والقدسية وغير ذلك من معالمها وخصائصها.

ولعل من بعض ذلك، ما نحن فيه من مدارس لهذه الموارث ومناقشة لبعض مقتضياتها المعرفية والتطبيقية. وأحسب أن هذه الدراسة المدونة والواقعة بين أيديكم تسهم إلى حد ما في تبيين المراد.

فقد آثرت تناولها على مستويين اثنين :

- مستوى يذكر ببعض الأحكام التفصيلية للموارث.
- مستوى يبرز الطابع الكلي والخصائص الجامعة لجانب التفصيل والتفريع.

وقد راعيت في هذا كله، معنى التوجيه نحو الزيادة الخيرية للموارث في مختلف مجالاتها ومناحيها، ومعنى التأسيس لتعاط أفضل مع هذا الفن الشرعي القويم الموصوف بأنه أول الفنون ارتفاعاً من الأرض، لصعوبته ربما، أو لسوء في فهمه أو تقصير في تطبيقه.

وأمل في الله تعالى أولاً، ثم في نخبة أهل العلم والخير، كي ييسر النهوض بهذا العلم ويسهل حضوره بالقوة المعهودة التي كان عليها أزمنة إسلامية قديمة، وبالقدسية المتواترة التي أثبتها الشارع الأعلى في وحيه الدائم وتنزيله القويم.

2 - الإطار الشرعي التفصيلي للمواريث :

يُراد بالإطار الشرعي التفصيلي للمواريث، جملة المعلومات التي يوردها الباحثون لتفصيلات تتعلق بتعريف المواريث وعرض أحكامها وأدلتها من القرآن والسنة وشرح قسمتها وبيان موضوعها وثمرتها وأسبابها وأركانها وموانعها وأهميتها وحكم تعلمها وتاريخها، وغير ذلك مما هو محدود من قبيل الدراسة التفصيلية والتحليلية لمفهوم المواريث وحقيقتها.

وفيما يلي نعرض لأغلب بياننا هذا الإطار الشرعي التفصيلي :

أ - تعريف المواريث :

المواريث جمع ميراث. وهو مشتق من الإرث. والإرث في اللغة، الأصل والبقية. ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "كونوا على مشاعركم فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم" ⁽¹⁾ عليه السلام، أي على أصله وبقية شرف منه ⁽²⁾.

وقد أخذ الميراث من ذلك، لأنه بقية من سلف على خلف. والعلماء ورثة الأنبياء، لأن العلم بقية الأنبياء. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما إنما ورثوا العلم فمن أخذ به أخذ بحظ وافر" ⁽³⁾. وافر : أي تام وعام.

وقال تعالى : ﴿ وَوَرِثَ سَلِيمَانُ دَاوُدَ ۖ [النمل - 16]، أي أن الموروث من داود العلم والنبوة ⁽⁴⁾.

(1) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب موضع الوقوف بعرفة

(2) الذخيرة للقرافي، 7/13.

(3) أخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة.

(4) الذخيرة للقرافي : 15/13.

والله سبحانه وتعالى وارث لبقائه بعد خلقه حائزا لما كان في أيديهم (5). قال تعالى : ﴿ وتركتكم ما خولناكم وراء ظهوركم ﴾ [الأنعام - 94]. ومنه اسمه تعالى الوارث، أي الباقي.

والمواريث في الاصطلاح الشرعي هي : حق قابل للتجزؤ ثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينهما أو نحوها (6). أو هي انتقال الملكية من الميت إلى ورثته الأحياء، سواء كان المتروك مالا، أو عقارا، أو حقا من الحقوق الشرعية (7). أو هي انتقال مال من ميت لحي بسبب القراءة ونحوها.

ب - الألفاظ المتصلة بالمواريث :

توجد عدة ألفاظ ذات صلة بلفظ المواريث. وهي ألفاظ تُطلق في الدراسات العلمية الشرعية والقضائية والقانونية، ويُراد بها في مجموعها وعمومها مسمى المواريث وحقيقتها. وهذه الألفاظ هي :

- الفرائض :

وهي جمع فريضة، والفريضة مشتقة من الفرض الذي جمعه فروض، والفرض لغة التقدير (8). وتُسمى المواريث بالفرائض، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل، إذ الفرائض جزء من كل المواريث.

(5) الذخيرة للقرافي : 7/13.

(6) الرائد في علم الفرائض لمحمد العيد الخطراوي، ص 6.

(7) المواريث للصابوني : ص 29.

(8) الذخيرة للقرافي : 7/13.

- التركات :

وهي جمع تركة، والتركة هي ما تركه الميت بعد موته من نقود وعقارات وحقوق معنوية وفكرية. وتُسمى الموارث بالتركات، من باب بيان موضوعها (9).

- الإرث :

وهو مثيل لعبارة الموارث، ويراد به نفس ما يراد بالموارث وبغيرها من الألفاظ التي لها صلة بالموارث. وعُرف الإرث بأنه انتقال الملكية من الميت، إلى ورثته الأحياء، سواء كان المتروك مالا، أو عقارا، أو حقا من الحقوق الشرعية (10).

ت - تعليق موجز :

تتوافق هذه الألفاظ وتتكامل في بيان موضوعها الذي هو، تقسيم ما يتركه المورث بين الورثة الورثة. وكل هذه الألفاظ واردة في الإطلاق والاستعمال. والمصطلح لا مشاحة فيه، كما يقول العلماء. غير أن اختيار عبارة الموارث يكون الأنسب من ثلاث جهات على الأقل :

- من جهة عموم الدلالة واستغراقها لأفرادها، فالموارث تُطلق على الشيء الموروث، وعلى الوارث والمورث.

- من جهة شيوع الاستعمال، فعبرة الموارث أكثر شيوعا واستعمالا.

- من جهة وضوح المراد.

(9) يوجد في تونس العاصمة في المدينة العتيقة (المدينة العريبي) سوق يسمى سوق الترك، لعله السوق الذي تُباع أو تقسم فيه التركات.

(10) الموارث للصابوني : ص 29.

ث - المراد بعلم الموارث :

يراد بعلم الموارث، الدراسة الشاملة للموارث، من حيث أحكامها نظريا وتطبيقيا، وأدلتها من الكتاب والسنة والإجماع، ووجوه الاستدلال والترجيح، ومن حيث نشأتها وتدوينها وصلتها بالعلوم والفنون الأخرى، ومن حيث مقاصدها وقواعدها ومعالمها، ومن حيث تدريسها وتقنياتها، وغير ذلك مما يُعد من قبيل دراسة العلم في مختلف متعلقاته ومشتملاته، بما في ذلك موضوع هذا العلم وثمرته وحكمه.

ج - موضوع الموارث :

التركات، أي ما يتركه الميت من أموال (نقود، عقارات، حقوق فكرية...)

خ - ثمرته :

إيصال الحقوق إلى أصحابها.

د - بعض أحكام الموارث :

تتعلق هذه الأحكام بعدة مسائل، منها :

ذ - أسباب الموارث :

- القرابة، أي رابطة النسب.

- النكاح، وهو عقد الزوجية الصحيحة.

- الولاء : وهي قرابة حكمية، أي أن الإسلام حكم بأن السيد الذي يُعتق عبده يكتسب صلة ورابطة، هي في حكم الرابطة الحقيقية. وهذه الرابطة تسمى (ولاء العتق) أو (ولاء النعمة). والحكم بتوريث السيد من

العبد المُعتَق يأتي بسبب الإنعام بالحرية وإرجاع الإنسانية للعبد (11)، فهو مكافئة وإكرام.

ر - أركان الموارث :

- المَوْرَث، وهو الميت ومن في حكمه كالمفقود.

- الوارث، وهو الحي بعد المَوْرَث.

- الحق الموروث.

ز - شروط الموارث :

- وفاة المَوْرَث حقيقة أو حكما (12).

- تحقق حياة الوارث عند موت المَوْرَث.

- العلم بجهة الإرث، أي العلم بصلة الحي بالميت، كصلة القرابة أو صلة الزوجية.

س - موانع الموارث :

وهي الأمور التي تمنع الإرث. وهي :

- الرق، فإن العبد المملوك لا يرث أحدا من أقاربه، لأنه إذا ورث

شيئا أخذه سيده، والسيد أجنبي عن أقارب العبد. وكذلك، فإن العبد لا يورث لأنه لا مال له (13).

- القتل : أي قتل الوارث لمورثه، فيمنع من الميراث لأنه استعجل

الشيء قبل أوانه فيعاقب بحرمانه. ولأنه لا يستساغ عقلا، ولا شرعا، أن يكون ارتكاب الجريمة سببا إلى النعمة (14).

(11) الموارث للصابوني : ص 34.

(12) أي بحكم الحاكم بأن فلانا قد مات.

(13) الموارث للصابوني : ص 37.

(14) الموارث للصابوني : ص 37.

- اختلاف الدين، فلا يرث الكافر المسلم، ولا يرث المسلم الكافر.

ش - أهمية الموارث :

اعتنت الشريعة الإسلامية بالموارث عناية كبيرة في مواضع عدة من الكتاب والسنة، فقد اهتم القرآن الكريم بهذه الموارث اهتماما مقطوعا به، حيث بين معظم أحكامها تفصيلا، وهذا يدل على الأهمية الشرعية، وعلى سمة الثبات والدوام لهذه الأحكام. ولذلك قال العلماء بأن أحكام الموارث من الأحكام أو المقدرات الشرعية الثابتة في كل زمان ومكان.

وحيث وصف الأحكام التي بينها بأنها حدود الله، وبأنها مفترق طريقي الجنة ونعيمها والنار وجحيمها. قال تعالى : ﴿ تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم. ومن يعصي الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار خالدا فيها وله عذاب مهين ﴾ [النساء - 13، 14]

واهتمت السنة بالموارث كذلك، بيانا لأحكامها، وأمرًا بتعلمها وتعليمها، وإبرازا لقواندها ومقاصدها. وأيضاً، فقد اعتنى الصحابة رضي الله عنهم بها، اعتناء بالحث على تعلمها وتعليمها، وبالعامل بها وتطبيقها في حياة المسلمين، من قبل الخلفاء والعلماء والفقهاء، ومن قبل الأفراد العارفين بها والحاقلين لأحكامها وتقسيمها، فقد روي أن عمر رضي الله عنه أشكلت عليه فريضة الجد، فذهب من المدينة إلى الشام، فسأله عنها ورجع، ف قيل لعمر: هلاً بعثت إليه لأنه من جملة عمالك ؟ فقال : العلم يؤتى ولا يأتي، أنا أذهب إليه (15) سافر في السنة الثامنة عشر من

(15) النهر الفانض لابن القاضي : ص 21.

الهجرة إلى الشام ليعلم الناس علم الفرائض. وروي عن ابن عباس أنه قيد مولاه عكرمة حتى تعلم الفرائض (16).

وقال عمر رضي الله عنه : (إذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض، وإذا لهوتم فآلهوا بالرّمي) (17).

فقد جعل الاشتغال بالفرائض في مقابل الاشتغال بالرّمي، وفي هذا معان كثيرة، منها : الإشارة إلى عنوانين لنوعين من الأعمال، نوع لأعمال الترفيه والتسلية وهو الرمي، ونوع لأعمال الجد والكد وهو الفرائض. وفي هذا دلالة على جدارته بالبحث والاهتمام، لما فيه الصعوبة والمشقة في تعلمه وتعليمه وتطبيقه.

نوع لأعمال يستعد بها لظروف قاسية يمر بها المسلمون، كظروف الاعتداء عليهم، ولذلك وجب تعلم الرمي وما في معناه، من أجل التقوي على العدو ودحر عدوانه واعتدائه. وكذلك علم الفرائض، فإن تعلمه يتنزل في سياق الاستعداد لظروف تشدد فيها الفتن بالتكالب المادي والتنازع بين الورثة والاستبدال التشريعي لأحكام الموارث. ولذلك جاء في الحديث "إن العلم سيقبض حتى يختلف الإثنان في فريضة فلا يجدان من يفصل بينهما"، فإن تعلم الفرائض يواجه هذه الفتن الأسرية والاجتماعية والتشريعية.

ص - حكم تعلم الموارث وتعليمها :

تعلم الموارث وتعليمها من فروض الكفاية. أي من الواجبات التي تتعلق بالعلماء والدارسين والمؤسسات والهيئات التي لها صلة بالموارث.

(16) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية لنبيل كمال الدين طاحون : ص 19.

(17) الذخيرة للقرافي : 8/13.

تعليمًا وتطبيقًا وقضاء وإفتاء، وغير ذلك. فإذا قام بها هؤلاء سقط الوجوب عن باقي الجمهور. وإذا تركوها وقصروا فيها، فإن الجميع يأثم. وهذا مقرر في الدراسات العلمية الشرعية للواجب الكفائي والواجب العيني.

ض - أدلة الحكم :

- الآيات القرآنية الداعية إلى تطبيق أحكام الموارث وتوزيعها وفق الأمر الإلهي. وهذا لا يحصل إلى بفهم هذه الأحكام والعلم بها.

- الحديث الشريف : "تعلموا الفرائض وعلموها الناس، فإنها نصف العلم" (18).

والمراد بعبارة (نصف العلم) المبالغة في الثناء على عظيم جدواها ومصلحتها. والجواب الثاني أن أحوال الإنسان قسمان : قبل الوفاة، وبعد الممات. وهذا العلم خاص بما بعد الممات، فجعل نصفًا (19).

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : العلم ثلاثة فما وراء ذلك فهو فضل : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة (20).

الإجماع، فقد أجمعت الأمة على أن تعلم الفرائض وتعليمها من فروض الكفاية (21).

(18) سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض.

(19) الذخيرة للقرافي : 8/13، 7.

(20) رواه ابن ماجه، كتاب المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس. وأخرجه أبو داود بلفظ (العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة) كتاب الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض.

(21) الذخيرة للقرافي : 8/13.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تعلموا العلم وعلّموا الناس، تعلموا الفرائض وعلّموها الناس، تعلموا القرآن وعلّموا الناس، فإنني امرؤ مقبوض، والعلم سيُقبض، وتظهر الفتن حتى يختلف إثنان في فريضة لا يجدان أحدا يفصل بينهما" (22).

ط - الموارث قبل الإسلام

كان الناس قبيل الإسلام يمارسون الموارث بطرق خضع فيها أصحابها للأهواء والعصبية والغلبة. وما نوره من معلومات عامة ونماذج مختصرة، فهو على سبيل التمثيل المجمل والمطلق فحسب.

الميراث عند العرب في الجاهلية (23).

كان الميراث في الجاهلية يقوم على أسباب القوة والقدرة على القتال، وعلى التبني، وعلى الحلف : وهو أن يلتزم الخليف بأن يكون نصيرا دائما للآخر في الغارات والحروب، ويكون له نصيب من إرث حليفه بعد موته.

الميراث عند اليهود (24) :

من أحكام الميراث عند اليهود :

- أن الزوجة لا ترث زوجها.

- أن توريث الأبناء يكون للذكور فقط. ويكون للولد البكري مثل حظ اثنين من إخوته الأصغر سنا منه.

- أن الأم لا ترث من ابنها ولا بنتها.

(22) أخرجه الدارمي، كتاب المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء.

(23) نظام الإرث في الإسلام لعزالدين سلام : ص 39 وما بعدها، وأحكام الموارث لكمال الدين طاحون : ص 19.

(24) نظام الإرث في الإسلام لعزالدين سلام : ص 44 وما بعدها.

ظ - تاريخ الموارث في الشرع الإسلامي :

أحكام الموارث واردة في القرآن والسنة. فهي موجودة منذ عصر الرسالة الإسلامية المنزلة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. كما اعتنى بها الصحابة والتابعون وتابعوهم، تعلموا وتعلّموا وتطبيقا. ثم اهتم بها الأعلام والأئمة والفقهاء والقضاة والمفتون وأهل السياسة والحكم، على صعد التدوين والتأليف والإفتاء والقضاء والتبليغ والتدريس، وعلى صعد التقعيد (بيان قواعدها وضوابطها الفقهية)، وعلى صعيد التقصيد والتعليل (بيان مقاصدها وعللها وغاياتها الشرعية)، وعلى صعيد المقارنة وعلم الخلاف الفقهي الفرائضي (دراستها في ضوء أقوال الفقهاء وبعض اختلافاتهم في بعض الفروع، وأسباب ذلك، والراجح منه)، وعلى صعيد التحقيق والدراسة (أي دراسة النصوص التراثية الفرضية وتحقيقها وإخراجها بالصورة الطباعية العصرية).

وفي العصر الحالي شهد علم الموارث اهتماما ملحوظا على صعد كثيرة :

- صعيد التدريس والتعليم، حيث شكلت الموارث إحدى المقررات والمواد العلمية التي تُدرّس بالكليات والمعاهد العلمية الشرعية والقانونية والحقوقية والقضائية.

- صعيد الدراسة والبحث، تأليفا وتحقيقا، فإن العديد من أهل العلم والبحث يقدمون على الكتابة في علم الموارث، في مراحل الدراسات العليا، أو بصورة شخصية وذاتية....

- صعيد التقنين والقضاء، فقد شهدت الأنظمة القانونية العربية تقنينها لأحكام الموارث في المجالات القانونية الرسمية، من أجل اعتمادها في القضاء والفصل بين الناس.

- صعيد الإفتاء والخطابة، إذ تصدرت مؤسسات الإفتاء ودور الخطابة في أنحاء شتى من العالم لبيان أحكام الموارث واعتمادها باعتبارها نشاطا فقهيا وعملا شرعيا يُضم إلى باقي الأنشطة والأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات.

- صعيد الإعلام والنشر، فقد حظيت الموارث بتخصيص مساحات إعلامية كبيرة، على مستوى المحطات الفضائية وشبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، تعليما وإفتاء ومسابقة وإسنادا للجوائز التشجيعية والإكرامية للمتفوقين والمتميزين.

ويُضاف إلى هذه الشواهد، شاهد بعث ماجستير في قسمة الفريضة التي تقررّت خلال هذه السنة بالتعاون والتنسيق بين وزارة العدل التونسية وبين وزارة التعليم العالي وجامعة الزيتونة بتونس، لتهدف إلى تخريج إطار تونسي يسمى (خبير في قسمة الفريضة) يكون خبيرا لدى المحاكم التونسية في الموارث وأحكامها وتقسيمها والفصل فيها.

3 - الإطار الشرعي الكلي للموارث :

يراد بالإطار الشرعي الكلي للموارث، جملة القواعد والمقاصد والمبادئ العامة لأحكام الموارث وأدلتها المتنوعة. وهذا الإطار يقابل الإطار الشرعي التفصيلي الذي يتصل بجملة الأحكام الفرعية والأدلة التفصيلية من الكتاب والسنة وأقوال العلماء والعلل الجزئية. هذا فضلا عن تعريف الموارث وبيان موضوعها وثمرتها وأسبابها وأركانها وموانعها وحكم تعلمها، وغير ذلك مما دأب لفيف من العلماء على توضيحه وتناوله.

وأهمية الإطار الشرعي الكلي تكمن في تحصيل الصورة النظرية العامة والفهم العقلي الكبير لفلسفة الفرائض في الإسلام ولأبعادها الإنسانية والاقتصادية والحضارية. ولأن الفهم لهذا الإطار يعين كثيراً في فهم الجزئيات والتفاصيل.

ومن صور هذا الإطار، بيان ما يعرف بالضوابط والقواعد والمقاصد المتعلقة بالمواريث. هذا فضلاً عن المحاسن والمعالم التي تميز الموارث في الدين الإسلامي عن بقية الأديان والنظم المختلفة في القديم والحديث.

أ - الضوابط الفقهية للمواريث :

الضوابط الفقهية هي القواعد الفقهية الخاصة بالمواريث، أو هي الأمور الكلية التي تضبط أحكام الموارث. ومن ذلك : ضابط (أسباب الإرث ثلاثة : القرابة والنكاح والولاء)، فهذا الضابط هو بمثابة القاعدة التي تحتوي على عدة جزئيات وفروع في باب الموارث. ومن هذه الجزئيات :

- الابن يرث من أبيه بسبب القرابة الابنية.

- الأب يرث من ابنه بسبب رابطة الأبوة.

- العم يرث من ابن أخيه بسبب رابطة العمومة، وهكذا.

وفائدة هذه الضوابط، كونها تعين وتساعد إلى حد كبير في استحضار الفروع والجزئيات الكثيرة وحصرها وضبطها. فالضوابط مختصرة في ألفاظها ولكنها زاخرة بفروعها وجزئياتها التي تدخل فيها.

ب - القواعد الفقهية للمواريث :

القواعد الفقهية هي الأمور الكلية التي تحتوي على فروعها وجزئياتها من عدة أبواب فقهية، كباب البيع والزواج والنفقة...

ومن الأبواب التي تشملها القواعد الفقهية، باب المواريث. ومن أمثلة ذلك : قاعدة (الضرر يُزال)، فهي تنطوي على فروع فقهية كثيرة، ومنها :

- يجوز الإفطار للمريض في رمضان، لأن الصوم يضره. وهذا المثال واقع في باب الصوم.

- يستبدل الغسل بالتيمم للمريض ولفاقد الماء، لأن الماء يضره في بدنه، وأنّ البحث عن الماء المفقود يضره في فوات الفريضة وفي أمور أخرى. وهذا المثال واقع في باب الطهارة.

- يمنع حرمان البنات من الميراث، كما يفعل بعض الناس الجهلة، لأن الحرمان يضر البنات مالياً، ويضر الأسرة على صعيد التماسك والتواصل. وهذا المثال واقع في باب المواريث.

فالأمثلة الفقهية في المواريث هي جزء من عموم الأمثلة الفقهية الواقعة في عدة أبواب فقهية، والمنتمية إلى القواعد الفقهية.

ت - المقاصد الشرعية للمواريث :

المقاصد الشرعية هي غايات التشريع الإسلامي وأهدافه ومراميه وحكمه. ومثالها : مقصد (ذكر الله) في الصلاة، ومقصد (تحصيل التقوى) في الصوم، ومقصد (حفظ النسل والعرض والنسب) في الزواج،

وهذه المقاصد مبثوثة في جميع الأبواب الفقهية، كباب البيع وباب الزواج، وباب الرهن.

وباب الموارث من جملة الأبواب التي تعلقت بها مقاصد الشرع وغاياته. ومن ذلك :

- مقصد حفظ النفوس وحمايتها من القتل والإتلاف، وذلك من خلال عدة فروع فقهية، ومنها : حرمان القاتل من الميراث، لأن هذا المنع يمنع من التساهل في القتل ويدرك التلاعب والاستخفاف بالنفوس والدماء.

- مقصد حفظ الأموال، وذلك من خلال توزيع الأموال على الأحياء الورثة بطريقة محكمة ومنظمة وعادلة، وإعطاء فرصة لترويج ذلك المال وتنميته وزيادته. وعدم قصر المال على فرد دون آخر أو على فئة دون أخرى.

- مقصد صون الحرية الإنسانية وإقرار الحرمة الآدمية للعبد، من خلال الحث على العتق والتحرير، فقد شرع الإسلام جملة من الأحكام الرامية إلى تحرير العبد وإطلاق سراحه لينطلق في الأرض متأملاً مبدعاً ومنتجاً. ومن هذه الأحكام المتعلقة بالمواريث : توريث السيد المعتق من مال عبده، بسبب العتق، فهذا حث ضمني على العتق والتحرير.

ث - الفقه المقارن للمواريث :

وهو دراسة أحكام الموارث في ضوء المذاهب الفقهية والأنظمة القانونية المختلفة، لضبط نقاط الاتفاق والاختلاف، وبيان أسباب ذلك، ولإبراز محاسن الشرع الإسلامي ومزاياه ومعاله في تشريع أحكام الموارث. ولا شك أن دراسة هذه المقارنات تقع بعد الدراسة الوافية

والشافية للموارث (أحكاما وأدلة وقواعد وضوابط ومقاصد) في الإسلام.

ج - نظرية الموارث ،

يراد بنظرية الموارث النسق الفكري والتسلسل العلمي لجملة المباحث والمسائل المدرجة أو المتعلقة بالموارث، أي الدراسة الشاملة لكل ما يبين حقيقة الموارث بشكل تفصيلي أو كلي. ومن ثم، فيمكن القول بأن نظرية الموارث يمكن أن تستوعب ما يلي من المسائل والمباحث :

- الأحكام الفقهية التفصيلية.
- الآيات القرآنية ودلالاتها ومعانيها.
- الأحاديث النبوية وشروحها ومدلولاتها.
- أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم وإجماعاتهم واجتهاداتهم في الموارث.
- الضوابط الفقهية للموارث.
- القواعد الفقهية للموارث.
- المقاصد الشرعية للموارث.
- الصلة بالأدلة والمصطلحات والعلوم الشرعية، كالصلة بعلم الفقه، وعلم الأصول، والسياسة الشرعية، والقضاء...
- المقارنات التشريعية للموارث، مع بيان أسباب الاختلاف وعمله...
- حركية الموارث في العصر الحالي، على صعيد الدراسة والتدريس، وعلى صعيد التقنين والقضاء، وعلى صعيد الإفتاء والاجتهاد.

وعلى صعيد الإعلام الفضائي والمعلوماتي، وعلى صعيد الموسوعات والترقيات والجوائز.

- الصلة بالأنشطة التنموية والاستثمارية، وعلوم النفس والتربية والاجتماع.

4 - ميزات الموارث ومحاسنها في الشرع الإسلامي :

- ربانية الموارث، وتفصيل أغلب أحكامها في القرآن الكريم، أي أن الله تعالى هو الذي تولى بيانها بالتفصيل، وفي هذا ضمان لقبولها والتسليم بها، وتحقيق للرضا والطمأنينة والارتياح (25).

- إجبارية الموارث، أي أن إعطاء حقوق الورثة واجب بالجبر لا بالاختيار ولا بالتوقف على قبول المورث أو القاضي أو غيره (26).

- الأولوية القرابية للموارث، أي أن الورثين يرثون بحسب قوة قرباتهم للميت.

- الاستجابة للحاجات، أي أن حاجة الورثة هي الأساس في التفاضل بين الورثة (27)، فجعل نصيب الولد ضعف نصيب الأنثى، لأن حاجته للمال أكبر بحكم مسؤولياته والتزاماته في النفقة والإشراف على العائلة. كما جعل نصيب الابن أكبر من نصيب أبيه، لأن الابن أحوج من أبيه للمال، وذلك لأنه مقبل على الحياة وتكوين الأسرة والإنفاق عليها، أما الأب فقد أقبل عليها وارتاح واستراح وأراح.

(25) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية لنبيل كمال الدين طاحون : ص 20.

(26) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية لنبيل كمال الدين طاحون : ص 20.

(27) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية لنبيل كمال الدين طاحون : ص 20.

- **الحرمة الآدمية والحقوق الإنسانية للموارث**، إذ ألغى الإنسان التمييز بين الذكر والأنثى في الميراث، فقد كانت الزوجة في الجاهلية كالمال الموروث، وكانت الأنثى تحرم من الميراث، كما كان الصغار والمستضعفون يمنعون من حقوقهم، بل إن الحمل في بطن أمه له حق في الميراث في الإسلام (28).

- **اجتماعية وخيرية الموارث**، إذ جعل الإسلام الثلث من المال، إذا رغب المورث في ذلك، يُعطى لغير الورثة، ويُصرف في مجالات اجتماعية وخيرية عامة ومتنوعة.

- **الوسطية والاعتدال في الموارث**، أي أن الموارث في الإسلام وسط بين الغلاة والنفاة، بين الذين آثروا بعض الورثة على البعض الآخر بسبب كبر السن أو القتال في الحروب أو الذكورة دون الأنوثة أو العصبية القبلية كما كان سائدا في الجاهلية، وبين الذين ألغوا حق الإرث كليا أو غالبا، بدعوى حرية التصرف والصالح العام والكسب الذاتي، وغير ذلك. والوسطية تلاحظ بالخصوص في البعد الإنساني والمالي للقسمة، إذ تستند في البعد الإنساني على التوازن بين أفراد الأسرة ودوام التواصل بينهم واستدامة الرابطة العاطفية والتعاونية، وتستند في الجانب المالي على التوازن بين حاجات الورثة المالية بحسب مواقعهم وأدوارهم. كما أن الوسطية هنا تلاحظ من خلال التوسط بين أحكام الجاهلية القديمة وما عرفته من فوضى وتلاعب بحقوق الوارثين، وبين أحكام الأوضاع التاريخية المختلفة التي تظهر من حين لآخر والتي يظهر فيها التلاعب والعبث في أموال الأموات وتركاتهم.

(28) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية لنبييل كمال الدين طاحون : ص 20، والموارث للصابوني : ص 14.

- **أخروية الموارث**، أي أن الموارث لم تقتصر على سد حاجات الدنيا فقط، بل تدخر لنيل الأجر والمثوبة في الآخرة، وذلك من خلال ادخار الخير المترتب على الوصية الموجهة لأعمال البر والإحسان، والخير المترتب على الورثة الصالحين الذي يحسنون استعمال المال الموروث فلا يستعملونه في المعاصي والمنكرات، بل يستعملونه في أوجه الطاعة والمباح والتي يزداد بها الأجر في الآخرة. ثم إن المورث يرضى عليه ربه تعالى إذا هو كسب ماله الحلال وامثل إلى أمر ربه في أحكام الموارث والوصايا.

- **ثبات الموارث ودوامها**، أي أن أحكام الموارث ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، فهي من القطعيات والثوابت التي شرعها الله تعالى في محكم التنزيل، والتي جعلها بمثابة حدوده التي لا يجوز لأي كان أن يتعداها ويتجاوزها. قال تعالى : ﴿ تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم. ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار خالدا فيها وله عذاب مهين ﴾ [النساء - 13، 14]. ومن فوائد هذا الثبات ومقاصده، ضمان إيصال الحقوق إلى أصحابها وسد جميع طرق التحايل والظلم بالتغيير والتبديل والزيادة والتنقيص، لا سيما فيما يتعلق بالأموال التي يسعى الناس إليها ويتقاتل بعض الخلق من أجل تكديسها، ولو على حساب الدين والخلق والناس أجمعين.

- **المرونة الجزئية التي لا تبطل أو تغل بخاصية الثبات الدائمة للموارث**، أي أن هناك بعض الأمور الجزئية الاجتهادية للموارث، لتحقيق بعض المصالح ودفع بعض المفساد، ولكن بشرط أن لا تبطل الأحكام الثابتة والقطعية للموارث. وقد ذكر العلماء أن التغيير بالنسبة

للثابت، كالفرع بالنسبة للأصل، أو كالتابع بالنسبة للمتبوع، ولذا لا يجوز للفرع أن يبطل أصله، ولا يجوز للتابع أن يعود على متبوعه بالإبطال والإفساد، ولأن الأصل أولى من الفرع، والمتبوع أولى من التابع، وفي هلاك الأصل هلاك للإثنين، أما هلاك الفرع، فلا يترتب عليه بالضرورة هلاك للأصل، فهذا أمر مسلم به في المنطق والشرع والعقل، فلا بد من التنويه به.

ومن شواهد هذه الرونة والأمور المتغيرة في الموارث :

أ - شواهد تتصل بحقيقة الفرائض : كالوصية الواجبة بمراعاة شروطها الشرعية، على رأي من يقول بها، وكإسناد السهم المقدر المناسب لصاحبه كمكتبة علمية لطالب علم وآلة حصاد للفلاح، وهذا كله يقع بانتفاء شبهة المحاباة واستبعاد معاني البخس والظلم والاعتداء.

ب - شواهد تتصل بإجرائيات تقسيم الفرائض وتعليمها، كالقيام بالبرامج الحاسوبية التي تعنى بتقسيم الفرائض، وكبحث الخبراء بالمحاكم، وكوضع التراتيب القانونية وإجراءات التقاضي والمرافعات وغير ذلك مما يعد طريقاً لتحقيق الفرائض وأحكامها. وكل هذا محمود في دين الله ومرغوب في واقع الناس.

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يثيب كاتب هذا البحث ومطالعه وناشره والمستمع إليه، وأن يعم بنفعه سائر المتعلمين والمهتمين. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المصادر والمراجع

- أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية، (ماجستير في الشريعة الإسلامية والقانون)، نبيل كمال الدين طاحون، مكتب الخدمات الحديثة، جدة، 1404 هـ / 1984 م.
- الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (684 هـ / 1285 م)، تحقيق الدكتور محمد حجّتي، دار الغرب الإسلامي، ط. أولى سنة 1994 م.
- سنن الترمذي، دار الفكر، سنة 1983 م.
- سنن الدارمي، دار الكتب العلمية، سنة 1987 م.
- سنن أبي داود السجستاني، دار إحياء التراث العربي، دار الكتب العلمية.
- النهر الفاضل فيما تضمنه اسم زيد من الفرائض لمحمد بن أبي القاسم بن محمد ابن قاسم بن أبي العافية المقرئ الفاسي المغربي المالكي الشهير بابن القاضي (ت 1040 هـ)، تحقيق د مختار بن الطاهر التليلي، منشورات ELGA فالتا، مالطا. سنة 2001 .